

Distr.: General
17 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٩ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في جنيف

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدم هذا التقرير امتثالاً لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٨ من قرارها ٢٧٩/٥٦، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويستعرض الجزء الثاني من القرار التدابير المتخذة من أجل تعزيز الهياكل القائمة للخدمات المشتركة علاوة على دراسات الحالة الإفرادية التي قامت بها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٠، ويتعلق الأمر بالمركز الدولي للحساب الإلكتروني، ودائرة الخدمات الطبية المشتركة، وقسم تنمية مهارات الموظفين وتدريبهم (الذي كان يعرف باسم قسم التدريب والامتحانات)، ودائرة الحقيبة الدبلوماسية، ودائرة المشتريات المشتركة.

ويصف الجزء الثالث من التقرير بمزيد من التفصيل أبرز المبادرات المشتركة التي اتخذت في جنيف من أجل وضع خطة عمل للخدمات المشتركة منذ إصدار تقرير وحدة التفتيش المشتركة قبل ما يزيد على ثلاث سنوات. وتشكل هذه المبادرات معالم على طريق البدء بخطة عمل جنيف. والمرونة عنصر أساسي في تعزيز التعاون، وتنزع المؤسسات

* يُقدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد بسبب ضرورة إجراء مشاورات مع عدة مكاتب.



المشاركة إلى تجييد النهج العملي الذي يستهدف إنجاز مشاريع محددة داخل الإطار القائم للخدمات المشتركة، بدلا من إنشاء هياكل إضافية لتحديد خطة العمل وتنفيذها. ويجري استعراض الآلية المؤلفة من ثلاثة مستويات (انظر A/56/417/Rev.1) تضم لجنة الملكية الإدارية، وفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة، ومختلف الأفرقة العاملة المخصصة، وذلك لمواصلة تحسين كفاءتها. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين عمل الآلية توسيع ولاية فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة لتشمل المهام الموكلة إلى لجنة الملكية الإدارية، وإعادة تحديد دور دائرة المشتريات المشتركة.

أولاً - مقدمة

١- أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ٢٧٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقرير الوحدة عن الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في جنيف (انظر A/55/856 (Part II)) وتعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية عليها (انظر A/55/856/Add.1). وشجعت الجمعية المؤسسات المعنية على أن تعطي الأولوية، في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق ترتيبات التعاون، للخدمات التي يسهل تقديمها بصورة مشتركة استناداً إلى معايير الكفاءة والإنتاجية والفعالية من حيث التكلفة، وأن تراعي، عند الإمكان، التوصيات الواردة في تقرير الوحدة، على أن تضع في الاعتبار أيضاً اختلاف الولايات والأدوار والمهام المنوطة بكل مؤسسة مشاركة على حدة. كما شجعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجود مقرها في جنيف على السعي، في إطار نهج أكثر تنظيمًا، إلى تحسين الخدمات المشتركة الحالية ووضع نهج مشتركة جديدة في إطار لجنة الملكية الإدارية وفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة والأفرقة العاملة التابعة لها. وأخيراً، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يشجع لجنة الملكية الإدارية على أن تقوم، عند تحديد نطاق وتيرة تنفيذ ترتيبات الخدمات المشتركة في جنيف، باتخاذ إجراءات مبسطة للتشاور، من شأنها تيسير التوصل في حينه إلى اتفاق بخصوص طبيعة الخدمات التي ينبغي تقديمها بصورة جماعية أو مشتركة، حتى تتحقق إمكانية الشروع في التنفيذ التام لخطة العمل الخاصة بالخدمات المشتركة بجنيف قبل موعدها المحدد في عام ٢٠١٠.

ثانياً - مواصلة تعزيز الهياكل الحالية للخدمات المشتركة

٢- استعرضت وحدة التفتيش المشتركة الهياكل الخمسة الحالية للخدمات المشتركة بجنيف، وقدمت مجموعة من التوصيات بشأنها، والهياكل هي: المركز الدولي للحساب الإلكتروني، ودائرة الخدمات الطبية المشتركة، وقسم التدريب والامتحانات، ويسمى الآن قسم تنمية مهارات الموظفين وتدريبهم، ودائرة الحقيبة الدبلوماسية، ودائرة المشتريات المشتركة. وقد بُذلت جهود منذ نشر التقرير لاستعراض أنشطة وعمليات هذه الهياكل بغية تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التحسين والترشيد.

ألف - المركز الدولي للحساب الإلكتروني

٣- لم تُنفذ توصية وحدة التفتيش المشتركة بتوثيق التعاون بين المركز الدولي للحساب الإلكتروني ولجنة تنسيق نظم المعلومات إلا جزئياً. وفي أعقاب التغيير الذي طرأ على هيكل لجنة التنسيق الإدارية وإنشاء شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يشارك المركز بانتظام

في اجتماعات هذه المجموعة. ويمكن إدماج البنود التي تناقشها شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جدول اجتماعات اللجنة الإدارية التابعة للمركز. ويمكن حل مسألة عدم مشاركة جميع المؤسسات في اللجنة الإدارية بسهولة عن طريق وضع جدول يسمح لغير الأعضاء بالمشاركة في الجزء الذي يعينهم من الاجتماع. ولئن كانت اجتماعات شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشهد مناقشة وتقاسم عدد من الأفكار والمبادرات الجيدة، فالصعوبة تكمن في متابعتها وتنفيذها. ويبين سجل المركز من حيث تنفيذ بعض تلك المبادرات لجوءه إما إلى أسلوب التجريب (أي اختبار الفكرة) أو إلى أسلوب الإنتاج إذا اقتضى الأمر.

٤ - ويشاطر المركز رأي وحدة التفتيش المشتركة بأن على أعضاء اللجنة الإدارية الإبانة عن الأسباب التي تدفع مؤسساتهم إلى أن تفضل عدم استخدام خدمات المركز والاستعانة بخدمات جهات داخلية أو خارجية أخرى. فذلك حري أن يعين المركز على تحسين طريقة عرض خدماته وإعادة النظر في منهجيته لتقدير التكاليف، وكذلك على تحديد الخدمات الواجب إحداثها أو توسيع نطاقها أو إلغاؤها. ويعتزم المركز إدراج بند دائم يعالج هذه المسألة في جدول اجتماعات لجنته الإدارية. ويقارن المركز بانتظام، خدماته بما عرضه القطاع الخاص من خدمات وذلك على الأسس التقنية والمالية على السواء، ويجري اختبارات معيارية بالمقارنة مع خدمات القطاع الخاص عند إحداث خدمة جديدة. كما يستعين المركز دوريا بشركات متخصصة لإجراء عمليات استعراض تقنية واختبارات معيارية لخدماته.

٥ - ويتصل مهندسو المركز كثيرا بنظرائهم في المؤسسات الأعضاء ويتقاسمون معهم فعليا الآراء التقنية والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد تكون عمليات تبادل الموظفين التي أوصت بها الوحدة فكرة جيدة ما دام المركز معدا إعدادا مناسباً للاضطلاع بمسؤولياته في مجال الدعم الفني. وينبغي أن تكون عمليات التبادل تلك في غاية التوازن، حتى تتوافر لدى الموظفين الذين يلتحقون بالمركز مهارات في المجالات التقنية ذات الصلة والخبرة في مجال مماثل ينصب العمل فيه على تقديم الخدمات. واقترح المركز أن يدرج في ولايته الجديدة أحكاما تشجع أعضاءه على التركيز على مهامهم الإدارية الاستراتيجية، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز مكانة المركز ضمن الخدمات المشتركة. والمسؤولية عن ذلك تقع الآن على عاتق أعضائه. وقد أدى توحيد الاحتياجات إلى تحقيق وفورات حجم كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية. ويتضح من استعراض فترات السنتين الخمسة الأخيرة أن زيادة الأنشطة، كما يتبين من ميزانية المركز، قوبلت بانخفاض في معدلات الخدمات المطبقة (المرفق ألف). ويعزز حضور المركز في مختلف المؤسسات تبادل المعارف ويؤدي إلى تقديم

خدمات أكثر كفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام منهجيات وبرامجيات وأدوات وتقنيات مشتركة.

باء - دائرة الخدمات الطبية المشتركة

٦ - بناء على توصية الوحدة، أنشئت لجنة إدارية لاستعراض أنشطة دائرة الخدمات الطبية المشتركة، وذلك لتبسيط واقتراح تدابير فعالة من حيث التكلفة لإدارة تلك الدائرة المشتركة بين الوكالات. ولئن احتفظت منظمة الصحة العالمية بمهمة الإدارة والتنسيق العامة للدائرة، فإن وظيفة المدير قد أُلغيت ووضِع نظام للتنسيق بين جميع الجهات التي تقدم خدمات للدائرة. وتقدمت اللجنة الإدارية بعدد من التوصيات لتحسين خدمات الدائرة يجري استعراضها حاليا من قبل كبار المسؤولين الإداريين في المؤسسات المشاركة. ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى استنتاجات وقرارات بشأن التوصيات قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

جيم - قسم التدريب والامتحانات

٧ - يعمل قسم تنمية مهارات الموظفين وتدريبهم بالتعاون مع المقر، باعتبار أن المجال الوحيد للتدريب الذي يخصص له مكتب الأمم المتحدة بجنيف ميزانية مستقلة هو تعليم اللغات. أما غيره من مجالات التدريب التي يستفيد منها موظفو الأمانة العامة (مثل تكنولوجيا المعلومات، والإدارة والإشراف، وتحسين المهارات الفنية) فيمولها مكتب إدارة الموارد البشرية بصورة مركزية، وإن أشرف مكتب جنيف على إدارتها. وكما يرد في الوثيقة A/55/856/Add.1، لا تزال الأمانة العامة تستثمر استثمارا كبيرا في تدريب موظفيها دعما لجهود الأمين العام في إصلاح إدارة الموارد البشرية ولبناء الكفاءات التنظيمية الأساسية منها والإدارية. وتُصمم الدورات التدريبية خصيصا لسد احتياجات الأمانة العامة.

٨ - وكثيرا ما تختلف احتياجات شتى مؤسسات الأمم المتحدة بجنيف باختلاف تلك المؤسسات، ولذلك لم يحاول التقرير، كما أشير إلى ذلك، تحليل الاحتياجات التدريبية من حيث الولايات التنظيمية المختلفة. ومع ذلك بُدلت جهود، عند الاقتضاء، لحشد الموارد وتنظيم دورات تدريبية مشتركة في المجالات فإن الاهتمام المشترك، مثل المشتريات أو إدارة الموارد البشرية.

٩ - وما زال تعليم اللغات، بوصفه أحد الخدمات المشتركة، منظما بفعالية كبيرة، ويظل مكتب جنيف المصدر الأولي لتقديم خدمات تعليم اللغات لمؤسسات الأمم المتحدة الموجود مقرها في جنيف. وفي الحالات الاستثنائية التي تقرر فيها مؤسسات معينة النهوض بنفسها بمهمة تعليم لغات يكثر عليها الطلب مثل الانكليزية والفرنسية، فمرجع ذلك إلى ما تراه،

بالنظر إلى الوقت الذي يستغرقه تنقل الموظفين، من أن الفعالية من حيث التكلفة تتحقق لها من خلال تعليم اللغات بين جدرانها. وفي ضوء التطورات المستمرة التي يشهدها التدريب الميداني على تكنولوجيا المعلومات، يفضل عدد متزايد من المؤسسات تقديم دورات تدريبية حاسوبية موحدة على تكنولوجيا المعلومات، وبذلك تقل الحاجة إلى نهج أو مكان واحد.

دال - دائرة الحقيبة الدبلوماسية

١٠ - تدير إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف دائرة الحقيبة الدبلوماسية وهي تخدم جميع المنظمات والوكالات الدولية التي مقرها جنيف وكذلك المكاتب الميدانية (كرصيف نقل من مركب إلى آخر) وتحمل التكاليف حسب الحجم الفعلي لشحنتها. وقد أعيد تنظيم القسم المسؤول عن الحقيبة الدبلوماسية (من "قسم التسجيل والوثائق والبريد" إلى "قسم البريد والحقيبة والمخزونات") وأصبحت وحدة الحقيبة الدبلوماسية "وحدة الحقيبة الدبلوماسية وتوزيع البريد". والوحدة مسؤولة عن إدارة العقود والعمليات بالنسبة للحقيبة والبريد الصادر (خدمات البريد والرسائل التي يحملها مرافق). وتعالج عمليات تحميل العميل بالتكاليف وعمليات المحاسبة داخل القسم. وقد تم تحسين طرائق المعالجة عن طريق تدريب الموظفين وإدخال معدات جديدة. وفي إطار تنفيذ مفهوم الأمن في جنيف، سيتم نقل القسم إلى مبنى جديد يُبنى لإبعاد المخاطر المحتملة. وسيتم انتهاز الفرصة لإعادة تنظيم القسم مرة أخرى لتبسيط عملياته وإضافة إلى ذلك تحسين فعاليته بشكل عام.

١١ - ويعمل نظام عمليات البريد الذي يعتمد على الإنترنت، والذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بوصفه نظام محاسبة وتحميل تكاليف ومتابعة شحن وإبلاغ، بالكامل ويفوق توقعات المستعملين الأولية (المشغلون والعملاء مثل اتحاد الاتصالات السلوكية واللاسلكية الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة بريد الأمم المتحدة والخدمات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد تم تطوير النظام بصورة ملحوظة منذ تنفيذه حتى يتواءم مع الابتكارات التقنية، والتغييرات الهامة التي أُجريت فيما يتعلق بالعقود الخاصة بالحقيبة والبريد والاحتياجات المتغيرة للمستعملين والمديرين الإداريين. ويتم استعراض النظام باستمرار لزيادة تحسینه بالتعاون الوثيق مع المستعملين الذين يجري اطلاعهم بانتظام على التغييرات التي تطرأ على الإجراءات. وقد أقيمت صلات وثيقة مع دائرة الحقيبة في المقر حُرِّية بأن تسفر عن تحسين المعرفة المتبادلة بالإجراءات. وتحسن الاتصال مع مكاتب الإرسال والاستلام.

هاء - دائرة خدمات المشتريات المشتركة

١٢ - ظلت مهام وهيكل دائرة خدمات المشتريات المشتركة منذ عام ٢٠٠١، قيد الدراسة، وسيقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بوصفه الوكالة الرائدة والمنظمة المسؤولة عن أمانة الدائرة، مقترحا لتحديث النظم الأساسية للدائرة لتعكس أهداف عمليات إصلاح المشتريات وتنسيق مهمة وطريقة عمل الدائرة مع فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة. والجدير بالذكر أن الشكل الحالي لدائرة خدمات المشتريات المشتركة يشمل ممثلين بجميع المنظمات التي مقرها جنيف، ومنظمة العمل الدولية التي قررت أن تستأنف اشتراكها كعضو كامل العضوية.

١٣ - وعوضا عن تقسيم مسؤوليات الشراء المركزية بين أعضائها حسب أنواع المنتجات وفقا لما أوصت به وحدة التفتيش المشتركة، آثرت الدائرة أن تتبع نهجا عمليا، باختيار الوكالة الرائدة لكل مشروع على أساس خبرة أعضاء مجلس الإدارة وحجم إنفاقهم على فئات السلع والخدمات المختلفة التي يتعين شراؤها. وأدت طريقة اختيار الوكالة الرائدة إلى الإنجاز الناجح لأكثر من ١٢ مشروعا مشتركا منذ عام ٢٠٠١. ويواصل مجلس إدارة الدائرة استعراض الممارسات الحالية لكفالة حصول كل منظمة على فرصة أداء دور هام في مشاريع الخدمات المشتركة.

١٤ - واستعرض مجلس الإدارة ملاك موظفي وهيكل الأمانة في عام ٢٠٠٢ وخلص إلى أن مستوى الموظفين الحالي غير كاف. وينبغي أن يشمل النظام الأساسي المنقح اقتراح ملاك موظفين يهدف إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الأمانة عن طريق تعيين موظف مشتريات متخصص. كما ينبغي تنقيح ميزانية الدائرة بحيث تفي بالتكاليف الإضافية المتعلقة بذلك. وتشمل التقارير الختامية عن كل مشروع أكمل تحت رعاية الدائرة، مؤشرا للتكاليف التي حققتها الوفورات نتيجة للنهج المشترك في الحالات التي يمكن فيها قياسها. وينبغي أن تضيء النظم الأساسية المحدثة الطابع الرسمي على هذه الممارسة لكفالة نفعية الممارسات المشتركة. وتنظر الدائرة حاليا، في إمكانية إنشاء موقع شبكي لدائرة المشتريات المشتركة، من أجل تعزيز انتشارها، وستدرج، إذا استمر العمل بهذا الخيار؛ التصميم ذي الصلة وتكاليف التنفيذ في ميزانية منقحة.

ثالثا - وضع خطة عمل للخدمات المشتركة في جنيف

١٥ - دعت وحدة التفتيش المشتركة، في الجزء الأول من تقريرها عن الخدمات المشتركة في جنيف (انظر A/53/787)، إلى تنفيذ خطة عمل تكون جاهزة بحلول عام ٢٠١٠ وقدمت

مقترحات اشتملت على إنشاء لجنة تنفيذ ثم إنشاء ثلاثة مراكز، وتجميع المنظمات على أساس جملة أمور منها حجم عملياتها وولاياتها وهيكل إدارتها.

١٦ - تفي الخدمات المشتركة بالغرض على أفضل وجه باتباع نهج أكثر مرونة، عندما تختار المنظمات أن تشارك في مبادرة مشتركة محددة إذا كان من مصلحتها أن تفعل ذلك. وتميل المبادرات المشتركة الأخيرة إلى أن توضح أن المراكز المقترحة لن تكون بالضرورة الخيار الأفضل، إذ أن معظم المشاريع التي نفذت في جنيف تتضمن منظمات مختلفة الأحجام والولايات. وبالرغم من أن وجود هيكل عام راسخ معلن عنه بصورة جيدة يعتبر أساسيا لإعطاء قوة دافعة للمبادرات ولتعزيزها، فإن اتباع نهج معقد أكثر مما ينبغي ومفرط التنظيم قد يشكل عبئا على الأنشطة ولا يحقق الغرض من التجربة. وينبغي تفضيل النهج العملي من أجل ضمان تقديم السلع والخدمات بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وترد أدناه أهم المبادرات التي تم الاضطلاع بها خلال الثلاث سنوات الماضية.

ألف - توفير الكهرباء

١٧ - سوق الطاقة السويسري سوق احتكاري، إذ أن الكهرباء توفرها شركة مملوكة للدولة. واقترحت السلطات السويسرية تحرير سوق الكهرباء. وكان تحرير السوق متوقفا على نتيجة استفتاء وطني، أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتحسبا للسوق الجديد، قام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتفاوض مع الجهة التي تقدم الكهرباء باسم جميع الوكالات الأخرى وحصل على أسعار تفضيلية. وأخيرا ألغي الاقتراح الداعي إلى تحرير السوق. إلا أن مبادرة المكتب، أدت إلى تخفيض كبير في التكاليف قدره ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢ و ١١,٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات التي انضمت إليه في المبادرة أي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الملكية الفكرية العالمية. ويجري حاليا التفاوض بشأن إبرام عقد منقح بأسعار جديدة.

باء - خدمات السفر

١٨ - تغير سوق السفر بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية. فخطوط الطيران ظلت تقلل وترفع عمولات وكلاء السفر مما أجبر الأخيرين إلى إعادة تحديد دورهم. وقد كانت لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وحالات الإفلاس الأخيرة لخطوط الطيران آثار سلبية على تذاكر السفر بالطائرة. وبمبادرة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قامت الوكالات التي يوجد مقرها بجنيف بالتفاوض سويا مع خطوط الطيران الرئيسية حول تذاكر مخفضة مرنة بالنسبة لمعظم الوجهات المشتركة. وجرت عملية تقديم عطاءات مشتركة لخدمات وكلاء السفر في

أوائل عام ٢٠٠٢ لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأرصاء العالمية ومركز التجارة الدولية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد أدت هذه العملية إلى اختيار وكيل سفر واحد لجميع المنظمات الخمس المشاركة. واستندت العقود إلى مفهوم ابتكاري لنموذج تسعير للمعاملات وتنص على رصد مشترك للأداء مع شعبة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بوصفها مركز تنسيق للمسائل المتعلقة بالسياسات.

جيم - خدمات البريد

١٩ - تم تشكيل فريق عامل تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة مع ممثلين تقنيين من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأرصاء العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لإعداد مواصفات لطلب مشترك لمقترحات لتوفير خدمات الرسائل البريدية والبريد الذي يصحبه حامل له، وتحليل نتائجه وتقديم التوصيات. وأكملت هذه العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وأسفرت عن اختيار متعاقد واحد للنوعين من الخدمات لفترة خمس سنوات. وقد حدت جميع احتياجات مختلف المنظمات المشاركة في العملية إلى حد كبير من أثر زيادة الأسعار العامة في السوق.

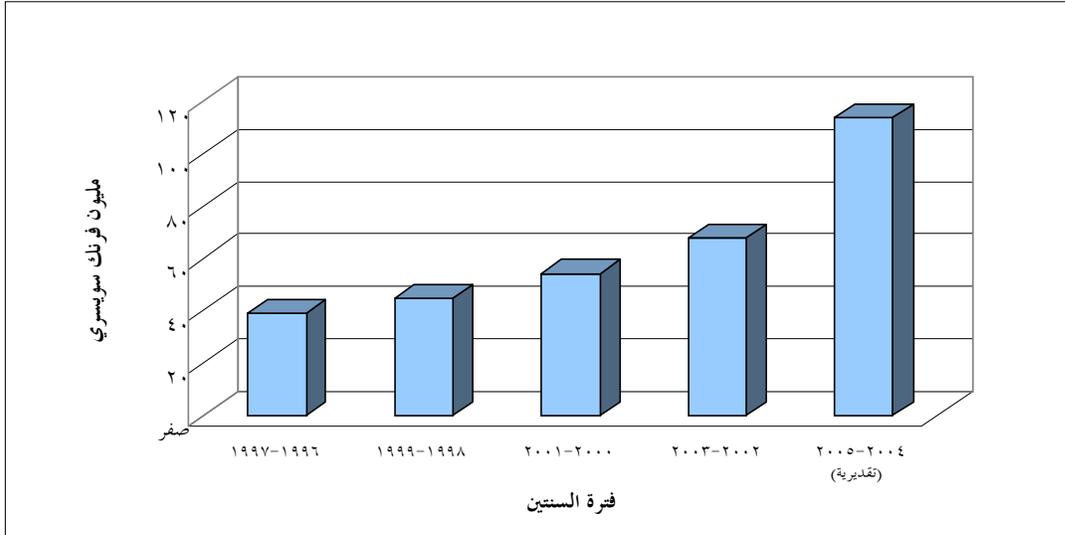
دال - الخدمات المصرفية

٢٠ - شكلت فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة فريقاً عاملاً لاستعراض مزايا اتباع نهج مشترك للخدمات المصرفية في بداية عام ٢٠٠٣. وخلص الفريق العامل، بعد أن قام بتحليل الاحتياجات والقيود الخاصة بأعضائه، إلى أن إجراء عملية تقديم عطاءات مشتركة ممكن فنياً وسيكون مفيداً لجميع المشاركين إذا اقتصر على الخدمات المصرفية المحلية بالفرنك السويسري، وأوجه الخدمات المصرفية الأخرى مثل إدارة الأصول والمعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية، التي تختلف بدرجة كبيرة من منظمة إلى أخرى. وقد وزع طلب لتقديم مقترحات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ يغطي احتياجات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الأرصاء العالمية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة في جنيف والمفروض أن يُسفر عن اختيار مصرف واحد بنهاية السنة. وقد عززت عمليات تبادل المعلومات العديدة بين المشاركين بالفعل قدراتهم التفاوضية في مفاوضاتهم اليومية الحالية مع مصرفهم.

٢١ - وتم حضور اجتماعات الخدمات المشتركة في الأغلب، على مستوى رؤساء الإدارات في فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة. وقد كانت الاجتماعات المعقودة على مستوى رؤساء الوكالات أقل تواترا. والجدير بالذكر أن المواضيع التي عولجت في ذلك الإطار، تقع أيضا إلى حد ما، في نطاق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي ذلك الإطار، تحتاج دائرة المشتريات المشتركة في جنيف، إلى المزيد من التعزيز لتمكين من تقديم الدعم المطلوب لفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة في مجال المشتريات للقيام بمبادرات أخرى. وتتمتع دائرة المشتريات المشتركة في الواقع بدور المراقب على الأفرقة العاملة التقنية ينبغي توسيعه وإضفاء الطابع الرسمي عليه. ويجري حاليا التحري عن سبل تعزيز آلية الخدمات المشتركة القائمة في جنيف وزيادة فعاليتها بدرجة أكبر. وقد يستتبع ذلك الجهد توسيع ولاية فريق العمل بحيث يشمل المهام الموكولة أصلا إلى لجنة الملكية الإدارية نفسها وإعادة تحديد دور دائرة المشتريات المشتركة بوصفها الوسيط بين فرقة العمل ومختلف الأفرقة العاملة التقنية المخصصة.

المرفق

ألف - ميزانية السننتين للمركز الدولي للحساب الإلكتروني



باء - أسعار الخدمات منذ عام 1996

